النسائي عن ابن عمرو ان الله سواتركه لعذاره لا
والمابون وهو الذي ينكسر في كلامه ككلام النسا
واما من يؤتي في دبره فهو اذل الفاسقين فلا يصح
تقديمه هنا ومجهول الحال وهو الذي لا يدري
اعدل هو ام فاسق وولد الزنا لما يؤدي الى الطعن
في نسبه والعبد في الرقيق غير الجمعة فتبطل بالعبد
فكل هؤلاء الستة يكره ان يكون واحد منهم
اماما راتبا في الفريضة وتجوز امامة الاعمى
بلا كراهة والخالف في الفروع كالشافعي والحنفي
وتجوز امامة اللغيث وهو من له ذكر
صغير لا يتاتى به الجماع والمجذوم الذي
يشتد جذامه ويضر من خلفه فيتنحى
عنهم ويجوز علو الامام على مأمومه
الا بالشيء اليسير كالشبر ونحوه كالذراع
اذ لا كبر فيه وان قصد الامام والمأموم
علوهما الكبر بطلت صلاته سواء كان
العلو قليلا او كثيرا لتحريمه اجماعا ولمنافاته
للصلاة التي هي محل الخشوع وكذا كان ابن
عرفة يطيل سجادة المحراب ليشاركه فيها
الناس ومن شروط المأموم ان ينوي الاقتدا
بامامه اي ينوي المأموم انه مقتد به
والا لم يتميز بعد عن المنفرد فان اخل بهذا
الشرط بطلت صلاته ولا يشترط في حق
الامام ان ينوي الامامة الا في اربع ٢
مسايل صلاة الجمعة وصلاة الجمع وصلاة
الخوف وصلاة الاستخلاف وزاد بعض فضل
الجماعة على المنفرد في ذلك وقد تقدم
ذلك في باب فرايض الصلاة اما صلاة الجمعة
فلان الجماعة شرط فيها واما صلاة الجمع
فتكون في اماكن مختلفة تارة يجمع الصلاتين
جمع تقديم وتارة يجمع ما جمع تاخير فمن
جمع التقديم جمع العشا مع المغرب ليلة المطر
وجمع العصر مع الظهر يوم عرفة ومن
ارتحل بعد الزوال او عنده وبيته النزول
عند الغروب او بعده ومن جمع التاخير
جمع المغرب مع العشا ليلة المزدلفة وجمع
الظهر مع العصر اذا ارتحل قبل الزوال
وينوي النزول قبل الاصفرار قال التتائي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)